The Syntactic-Semantic System of Abu Hayyan Al-Ghurnati in His Books Irtishaf Al-Darb and Al-Tadhyil Wa Al-Takmil

Dr. Rachid AMMARTI[1]

Regional Academy of Fes-Meknes,
Morocco

Science Step Journal / SSJ

2024/Volume 2 - Issue 7

To cite this article: A
mmarti, R. (2024). The Syntactic-Semantic System of Abu Hayyan Al-Ghurnati in His Books Irtishaf Al-Darb and Al-Tadhyil Wa Al-Takmil. Science Step Journal, 2(7), 498-521. https://doi.org/10.6084/m9.figshare.28121387. ISSN: 3009-500X.

Abstract

This article examines Abu Hayyan Al-Gharnati's, as presented in his works Al-Tahseel wa al-Tadhyeel and Irtishaf al-Darab. It employs a methodological approach to analyze and interpret his theoretical and logical principles, focusing on grammar as a study of linguistic entities and their rules across three levels: propositional, syntactic, and semantic.

Abu Hayyan classifies nouns, verbs, and particles based on intrinsic semantic definitions, rejecting incidental properties like attribution. He distinguishes between verb forms (past, present, imperative) and structures (past, present, future), applying operator theory to explain case marking as an existential effect linked to a word's morphological stability.

Additionally, he views the ordering of case markers—nominative, accusative, genitive—as aesthetic rather than fixed. His syntactic analysis emphasizes subject-predicate attribution through verbal and nominal structures, which drive nominative case usage, while direct objects and genitive constructions produce accusative and genitive cases. This framework sheds light on his innovative approach to grammatical theory.

Keywords: Noun, verb, particle, attribution, operator.

[1] chokriamine940@gmail.com

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

النظام النحوي الدلالي عند أبي حيان النحوي الغرناطي في كتابيه ارتشاف الضرب والتذييل والتكميل

د. رشيد العمارتي

أكاديمية فاس مكناس الجهوية
المغرب

ملخص

هدفت هاته المقالة إلى الكشف عن مرتكزات النظام النحوي الدلالي لأبي حيان النحوي الغرناطي في كتابيه: التسهيل والتذييل وارتشاف الضرب من خلال اعتماد مقاربة منهجية تشمل: وصف النصوص وتصنيفها و شرحها وتحليلها وتأويلها ؛ من أجل استنباط الثوابت النظرية ،والمنطقية والمنهجية لذلك النظام. حيث تتمحور تلك الثوابت حول توطئة إبستمولوجية يحدد من خلالها علم النحو. حيث تتضافر التعريفات للنحو على كونه علما بالذوات وأحكامها الإفرادية والتركيبية ، وانتظام ذلك العلم في ثلاثة مستويات متمثلة في المستوى المقولي، والمستوى التركيبي والمستوى الدلالي ؛إذ انتظمت نتائج تلك الدراسة بشكل يناسب تلك المستويات . فبالنسبة للمستوى الأول ؛ فقد تم حصر المقولات النحوية في الاسم والفعل والحرف بناء على دليل الاستقراء والاستقلال والتحديد الدلالي؛ رافضا تحديدها بالاعتماد على العرضيات والخواص كالقابلية للإسناد من عدمه؛ مطالبا بتحديدها عن طريق الاعتماد على الذاتيات والصفات الدلالية الجوهرية وليس العرضية. حيث يميز على مستوى الفعل بين الصيغة التي ينقسم بموجبها إلى ماض ومضارع وأمر .وبين البنية التي ينقسم بموجبها الفعل إلى ماض وحاضر ومستقبل. لينعكس ذلك على المستوى التركيبي والمستوى الدلالي. حيث لا إعراب إلا بالعامل وفق أصول العاملية وذلك الإعراب عبارة عن أثر وجودي وليس عدميا الذي يلحق آخر الكلمة المعربة بعد أن تتقوم ماهيتها وتستقيم بنيتها الصرفية. كما أن ترتيب الحالات الإعرابية من الرفع والنصب والجر استحساني وليس ضروريا. ولا يحصل كل ذلك إلا وفق تركيب إسنادي بين مسند ومسند إليه وفق بنيتين تركيبيتين هما: البنية الفعلية والبنية الاسمية اللتان تتشكل بموجبهما العمد المقتضية للفاعلية المقتضية للرفع . وبعد ذلك تتشكل الفضلات المقتضية للمفعولية المقتضية بدورها للنصب، وكذلك الإضافة المقتضية للجر.

الكلمات المفتاحية: الاسم ، الفعل ، الحرف، الإسناد ، العامل

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

مقدمة

لقد نزع "أبو حيان النحوي الغرناطي" نزعة شمولية في كتابه ارتشاف الضرب وذلك بالتطرق إلى علم الأصوات والصرف والنحو ؛ كما أنه كان شارحا كبيرا لكتب "ابن مالك النحوي الغرناطي" خصوصا كتاب التسهيل الذي يعد من أحسن كتب هذا الأخير، وملما بمذاهب النحاة المشارقة وعلى رأسهم سيبويه والزجاجي . إضافة إلى ذلك فقد وظف المستويات اللغوية المتمثلة في المستوى الصواتي الوظيفي والمستوى الدلالي والصرفي والتركيبي من أجل تفسير القرآن الكريم في كتابه البحر المحيط الذي هيأ له الاطلاع على المذاهب النحوية والصرفية واختيارات أصحابها . حيث سنعمل في هاته المقالة على حصر عملنا في كتابيه: التذييل والتكميل في شرح التسهيل لابن مالك، والكتاب الثاني المتمثل في ارتشاف الضرب من لسان العرب؛ عن طريق جرد النصوص المرتبطة بالنظام النحوي وتصنيفها وتحليلها وتأويلها . حيث تفرض نصوصه مقاربة منهجية تجمع بين الشرح والتفسير والتأويل والمقارنة بين المذاهب والاختيارات النحوية ؛ لذلك سنحاول أن نركز في هاته الورقة البحثية على الطبيعة الإبستمولوجية لعلم النحو عند أبي حيان النحوي الغرناطي ، والمستوى المقولي والتركيبي والدلالي عنده ؛ فكيف انتظمت تلك المستويات عنده ؟ وهل سيفلح في بلورة نظام نحوي دلالي أكثر شمولية وكلية وعمقا ممن سبقه؟

1- توطئة إبستمولوجية وتحديد النظام النحوي من الإجمال إلى التفصيل

يريد أبو حيان أن يثبت أركان نظامه النحوي الدلالي عن طريق التمهيد لذلك بأصل إبستمولوجي يتمثل في أن الخوض في العلوم، ومواضيعها، ومقاصدها يتطلب الانتقال من الإجمال إلى التفصيل؛ حيث يقتضي مبدأ الإجمال البدء بتحديد العلم، وموضوعه، ومقصده، ويقتضي مبدأ التفصيل تفصيل محاور هذا العلم، وأركانه وفق الجمع بين المحاور، والأطر، والأسس، والأصول، والقضايا، والنماذج، والتطبيقات، والظواهر؛ إذ يقول: «ذكر المصنف باب شرح الكلمة، ولم يذكر باب لفظ حد إلى لفظ "شرح"، وكلاهما يشترك في كشف المحدود وبيانه، وكان ينبغي أن يبدأ أولا بشرح "النحو" وبيانه، وحينئذ يشرع في شرح ما ذكر؛ لأن الناظر في علم من العلوم لا بد له أولا من معرفته على سبيل الإجمال، ثم بعد ذلك يتعرف ما احتوى عليه ذلك الفن على سبيل التفصيل»(أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل،ج1ص:13) . فما هي التعاريف التي يقدمها أبو حيان للنحو؟ وما موقفه منها؟

يستحضر أبو حيان بعض التعريفات التي تخدم تصوره حول معالم النظام النحوي الدلالي الذي يشيده وينشده؛ حيث يبدأ بتعريف صاحب المستوفي الذي يقول : «النحو صناعة علمية ينظر بها صاحبها في ألفاظ العرب من جهة ما يتألف بحسب استعمالهم ليتعرف النسبة بين صيغة النظم وصورة المعنى، فيتوصل بإحداهما إلى الأخرى»؛ فهو يستهل تعاريفه للنحو بهذا التعريف الذي يستجيب لمقتضيات النحو والدلالة ؛ إذ يجعل هذا التعريف هدف علم النحو هو التعرف على النسبة النحوية الصورية العاملية والنسبة النحوية الدلالية التعلقية الإسنادية. حيث ترتبط صورة المعنى بالإعراب الناتج عن العامل الذي يحدد كيفية المعنى وصوره وأشكاله؛ إذ تدل كل صورة على معنى معين، فالرفع صورة تدل على معنى الفاعلية، والنصب صورة تدل على معنى المفعولية، والجر صورة تدل على معنى الإضافة.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

أما صيغة النظم فهي ترتبط بالإسناد؛ إذ ينتج عن التعلق الإسنادي بين الكلم صيغ إسنادية؛ أي نظمية تتمثل أصولها في صيغتين هما: الصيغة النظمية الفعلية المتمثلة في الجملة الفعلية؛ والصيغة النظمية الاسمية المتمثلة في الجملة الاسمية. فالصيغة ترتبط بالإسناد، بينما ترتبط الصورة بالعاملية بعد تعاقب الإعراب على الصيغة ؛ إلا أن اعتماد أبي حيان هذا التعريف الجامع بين الصيغة والصورة هو استحضار في العمق للذات وأحكامها؛ إذ ترتبط الصورة بالذات. ولذلك فالنحو تنتظم فيه المقولات الإعرابية كذوات بأحكامها التصريفية والتركيبية .

1-1- النحو ذوات وأحكام لها

تتضافر التعريفات اللاحقة للنحو على كونه علما بالذوات وأحكامها الإفرادية والتركيبية؛ إذ يعمد ابن أبي الربيع السبتي إلى تفصيل ذلك بكونه علما بالتغييرات اللاحقة للكلم ومدلولاتها، بينما يؤكد صاحب المباحث بكون النحو علم الأحوال الإفرادية والتركيبية للكلم. أما بالنسبة لابن عصفور، وصاحب البديع فهما يجمعان على كون النحو يتحدد موضوعه في معرفة ذوات كلم العرب وأحكامها، وفي ذلك تجسيد وتأكيد على أن النحو ذوات وأحكام، وأصول وأحوال؛ وهذا ما يمثله نحو الأحكام؛ إذ لا مجال فيه للحالات الإعرابية فقط، بل هو يجمع بين الأحكام الإعرابية لفظا ومعنى؛ حيث يقول أبو حيان: «وقال صاحب البسيط: النحو هو علم بالتغييرات اللاحقة للكلم ومدلولاتها. وقال صاحب المباحث: النحو علم يبحث فيه عن أحوال الكلم العربية إفرادا وتركيبا فقط»(أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل، ج1ص:14) ؛ ويعزز ذلك بنص آخر: «وقال صاحب المقرب: "النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها". وقال صاحب البديع: "النحو معرفة أوضاع كلام العرب ذاتا وحكما واصطلاح ألفاظ حدا ورسما»(أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل، ج1ص:14) ؛ فأبو حيان قد اختار هذه التعاريف بدقة لأنها تتضافر من أجل ترسيخ نظرية الأحكام الإفرادية والتركيبية وتجذيرها في النظام النحوي الدلالي؛ إذ تشمل تلك الأحوال الكلمات إفرادا وتركيبا. ولكن ألا في هذا تداخل بين علم النحو وغيره من العلوم؟

إن الحديث عن أحكام الألفاظ وما يقابلها من أحكام المعاني تتجاذبه علوم شتى منها بالخصوص: علم المنطق وعلم الأصول وعلم النحو؛ حيث يشكل الحديث عن أحكام الألفاظ وأحكام المعاني بابا تمهيديا للمناطقة يمهدون به لموضوع المنطق الأساسي وهو البرهان، بينما ينظر علم الأصول في أوجه دلالة اللفظ على المعاني من جهة الوضع وطرق الدلالة على المعنى، ووضوح المعنى وظنيته من حيث العموم ،والخصوص، والحقيقة ،والمجاز، والإجمال ،والتفصيل، والإطلاق ،والتقييد ،والمحكم، والمتشابه، وإلى غير ذلك. لكن علم النحو ينظر في وجه دلالة الألفاظ على معانيها دلالة حكمية مفهومية صورية محضة موغلة في التجريد؛ إذ يدل الرفع على العمدة، والنصب والجر على الفضلة؛ حيث هناك من يذهب إلى أن النحاة متطفلون على المناطقة والأصوليين في هذا الباب، وأن النحاة يشتغلون على الألفاظ وحدها دون مدلولاتها النحوية، إلا أن أبا حيان الأندلسي يدافع عن استقلالية علم النحو وسبقه المعرفي والمنهجي في الحديث عن الألفاظ ومعانيها قبل ترجمة المنطق، وأن الأصوليين بنوا أحكامهم الدلالية على أحكام النحاة الدلالية، وبهم اقتدوا؛ إذ يقول أبو حيان: «أن النحويين تكلموا في وضع الألفاظ للمعاني قبل ظهور علم المنطق في الملة الإسلامية وتقسيمهم ما قسموا، وأن علم النحو ليس خاصا بعلم الألفاظ، بل هو نظر في الألفاظ، وفي المعاني التي دلت عليها الألفاظ حالة

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

إفرادها وحالة تركيبها، لا كما يظن بعض الجهلة باللسان من أن علم النحو مختص بالألفاظ، حتى حكي لي عن بعض من له اشتغال بالعقليات أنه قال: النحاة فلاحو أهل علم الأصول. ولو كان له اطلاع وبصيرة بعلم النحو لعلم أن معظم علم الأصول بعض منه من علم النحو»(أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل، ج1ص:64) ؛ فالنحو هو بحث في أصول الأحكام الإفرادية والتركيبية للكلمات وأحوالها؛ لذا فهو يشكل مفتاح كل العلوم، وأصل أحكامها الإفرادية والتركيبية. وبعد ما انتهينا من تحديد علم النحو على سبيل الإجمال ؛ سننتقل الآن إلى تحديد علم النحو على سبيل التفصيل.

1-2- تحديد النظام النحوي على سبيل التفصيل

يحصر أبو حيان موضوع علم النحو على سبيل الإجمال في جملتين هما: الجملة الأولى في أحكام الكلم قبل التركيب؛ و الجملة الثانية في أحكام الكلم حالة التركيب. حيث يقول: «حصرته في جملتين: الأولى: في أحكام الكلم قبل التركيب، والثانية في أحكامها حالة التركيب. الجملة الأولى في الأحكام الإفرادية»(أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل، ج1ص:4-5) ؛ إذ يجمع أبو حيان في النحو بين الأحكام الإفرادية الصرفية والتصريفية والأحكام التركيبية؛ حيث شكل علم الصرف قسيم علم النحو عند من قبله؛ لكن أبا حيان يرى أن النحو هو علم بالأحكام الإفرادية والتركيبية معا؛ حيث يقول: «القول في أحكام الكلم العربية. وهي على ثلاثة أقسام: الأول ما يكون لها في أنفسها، الثاني: ما يلحقها من أولها، والثالث: ما يلحقها من آخرها. القسم الأول: وهو المسمى بعلم التصريف؛ وينقسم قسمين: أحدهما: جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني، وسيأتي، والآخر تغيير الكلمة لغير معنى طارئ عليها، وينحصر في الزيادة والحذف، والإبدال، والقلب، والنقل، والإدغام، فحروف الزيادة يحتاج إلى معرفتها ولاسيما في ذكر الأبنية ويجمعها "أمان وتسهيل».(أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل، ج1ص:22)

فأحكام النحو تنتظم فيها أحكام الكلم إفرادا في أولها ووسطها، وتركيبا في أواخرها؛ فكيف حصر أبو حيان تلك الكلم؛ ليحصر أحكامها النحوية بعد ذلك ؟

1-3- دلائل حصر أنواع الكلم في ثلاث

لقد انطلق أبو حيان في حصر أنواع الكلم من دلائل معتبرة ؛ حيث تتحدد في دليل الاستقراء ودليل الاستقلال الدلالي ودليل التحديد الدلالي. لذلك سنبدأ ببيان تلك الدلائل حسب ترتيبها السابق. فهو يرد حصر الكلمة في ثلاثة أنواع إلى دليل الاستقراء؛ إذ إن النحاة استقرأوا الكلام العربي المنظوم، والمنثور، فلم يجدوا غير هذه الثلاثة وهي: الاسم، والفعل، والحرف؛ حيث يقول: «وقوله: وهي اسم وفعل وحرف ذكر النحويون دلائل لحصر الكلمة في الاسم والفعل والحرف. أحدها: دليل الاستقراء، وهو أن أئمة النحويين المستقرئين علم النحو تتبعوا ألفاظ العرب، فلم يجدوا غير هذه الثلاثة»(أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل، ج1ص:12-22) ؛ إذ تتبع النحاة ألفاظ العرب في منظومهم ومنثورهم؛ فلم يجدوا غير الاسم والفعل والحرف. لكن هل يعتبر هذا الدليل كافيا؟ فالألفاظ تنقسم بحسب استقلالها الدلالي أو عدم استقلالها دلاليا إلى ثلاثة أنواع هي الاسم والفعل والحرف؛ إذ يستقل الاسم والفعل دلاليا ويختلفان معا بمعيار صرفي هو البنية الصرفية للفعل الدالة على الزمان، وعدم دلالة الاسم على الزمان بالبنية؛ حيث

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

يقول أبو حيان: «الدليل الثاني: أن الكلمة إما أن تدل على معناها بانفرادها، أو تدل على معناها لا بانفرادها بل بذكر متعلق، وهذا الثاني هو الحرف، والأول إما أن تتعرض ببنيتها لزمان ذلك المعنى، أو لا تتعرض، والثاني هو الاسم، الذي قبله هو الفعل، فلا رابع»(أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل، ج1ص:22) . فأبو حيان يلجأ إلى معيار الاستقلال الدلالي للتمييز بين الفعل والاسم وبين الحرف؛ ثم بعد ذلك يلجأ إلى معيار صرفي للتمييز بين الاسم والفعل؛ إذ يدل الفعل على الزمان ببنيته، وهذا ما ينقص الاسم؛ لتنحصر المعاني في ثلاثة أنواع هي: الاسم والفعل والحرف؛ فعلام تدل تلك المعاني نحويا ودلاليا، وما هو الدليل الجامع لذلك؟

يتحدد الدليل الثالث في كون المعاني التي يمكن أن تشغلها الكلم ثلاثة؛ إذ يدل الاسم على الذات، والفعل يدل على الحدث، والحرف يدل على رابطة بينهما؛ حيث يقول أبو حيان: «الدليل الثالث: قالوا: المعاني ثلاثة: ذات، وحدث، ورابطة بين الذات والحدث، فالأول الاسم، والثاني الفعل، والثالث الحرف»(أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل، ج1ص:22) . فالاسم بدلالته على معنى مفرد مستقل فهو يدل على ذات؛ أما الفعل فهو يدل بجوهر حروفه على الحدث، أما الحرف فهو رابطة بين تلك الذات وذلك الحدث؛ إذن بعد حصر أبي حيان لأقسام الكلام في ثلاثة حسب الدلائل الثلاثة السابقة؛ فما هي المعايير التي سيحدد على ضوئها أنواع الكلم؟

2-معايير تحديد أنواع الكلم والاعتماد على الذاتيات دون العوارض

ينتقد أبو حيان ابن مالك عند تحديده للاسم والفعل والحرف تحديدا قائما على العوارض التي تعترض هذه الأنواع أثناء التركيب بدل الاعتماد على الذاتيات التي بها تتقوم الماهية، ويتشكل حدها؛ إذ يقول بعد أن يستحضر قول ابن مالك: «والفعل كلمة تسند أبدا، قابلة لعلامة فرعية المسند إليه.»(أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل، ج1ص:46) ، والحد الذي ذكره، كما عمل ذلك في حد الاسم، وحده بأمر عارض، للفعل حالة التركيب لا بما هو ذاتي للماهية، مع غموض قوله: قابلة لعلامة فرعية المسند إليه».(أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل، ج1ص:484) ويفند هذا التقسيم لأنواع الكلم القائم على العوارض، وليس على الذاتيات في نص جامع لأنواع الكلم؛ حيث حددها ابن مالك بناء على عوارضها التركيبية؛ إذ يقول أبو حيان: «وذكر المصنف – رحمه الله – دليلا رابعا، وهو أن الكلمة إن لم تكن ركنا للإسناد فهي حرف، وإن كانت ركنا فإن قبلت الإسناد بطرفيه فهي اسم، وإلا فهي فعل. وهذا الدليل الذي ذكره راجع إلى الاستقراء، وأيضا فهو استدلال بالعوارض لا بالذاتيات؛ لأن الإسناد فإنما يكون حالة التركيب، وإذا ذكر دليل الحصر فإنما يكون التردد فيما يكون ذاتيا لا فيما يكون عارضا»(أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل، ج1ص:22) ؛ فالأنواع تتحدد بالذاتيات الدلالية الداخلة في ماهية الذات، وليس بالعوارض العارضة لها. كما أنها لا تتقوم ماهيتها بالخواص كذلك. فأبو حيان يعمل على تحليل أقسام الكلم إلى سماتها الدلالية والتمييز بين السمات الجوهرية والسمات العرضية . حيث تتقوم ماهية تلك الأقسام بالسمات الدلالية الذاتية وليس العرضية.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

2-1- عدم تقوم الماهية بالخواص

لا تتقوم ماهية الاسم بخواصه، وإنما بذاتياته؛ حيث يفضل أبو حيان اعتماد الحدود النحوية القائمة على الذاتيات النحوية وليس القائمة على الخواص؛ إذ يعتبر تحديد الاسم بقابليته للإسناد إليه خاصة من خواصه تتحدد كأمر عارض له أثناء التركيب؛ حيث يقول أبو حيان: «وقد عدل المصنف في حد الاسم عما حده به النحويون إلى هذا الحد الذي ذكره، وهذا الذي اختاره غير مختار، لأن النحويين حدوا الاسم بالأمور الذاتيات التي هي فيه قبل التركيب، والمصنف حده بأمر عارض له حالة التركيب وهو خاصة من خواصه حالة التركيب، وهو الإسناد المعنوي»(أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل، ج1ص:45-46) . فالماهيات تتحدد بشكل مستقل عن كل تركيب وعارض يعترضها؛ لأن ماهية الأنواع سابقة على أعراضها اللازمة أو غير اللازمة؛ وكما أنها لا تتقوم بذلك، فهي لا تتقوم بالأعدام. فأبو حيان يلتزم في تحديده لأنواع الكلم بالذاتيات كمبدأ أساسي تتقوم به الماهية؛ حيث ينتقد ابن مالك مرة أخرى على تحديده للحرف بناء على النفي عنه أن يقبل أن يكون مسندا ومنسدا إليه، باعتبار أن النفي هنا يشكل عدما، والعدم لا تتقوم به الماهية؛ إذ يقول أبو حيان: «وهذا الحد الذي ذكره فيه صيغة النفي، وهو قوله: لا تقبل، فهو عدمي، والعدمي لا يكون في الحد؛ لأن الحد إنما يكون بما تقومت منه الماهية، والأعدام لا تتقوم منها الماهية، لأنها سلوب»(أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل، ج1صص:48-50) . فأنواع الكلم لا تتقوم بالعرضيات أو بالخواص أو بالأعدام بل بالذاتيات؛ فما هي تلك الذاتيات؟

2-2- تحديد أنواع الكلم بالذاتيات دون العوارض

يستعرض أبو حيان تعريف ابن مالك للاسم القائم على العوارض الحاصلة أثناء التركيب وهي كونه: مسندا ومسندا إليه موضحا الطبيعة الدلالية لمفهوم الإسناد المتمثلة في كونه حكما يجمع بين مدلول المسند ومدلول المسند إليه؛ إذ يقول: «وقوله: يسند ما لمعناها إلى نفسها معناه يسند الحكم الذي هو لمدلول الكلمة إلى لفظ الكلمة، مثال ذلك: "زيد عاقل"، أسندت العقل الذي هو لمدلول زيد إلى لفظ زيد، وأجريته عليه، وهو من حيث المعنى مدلوله، لأن المسند إليه العقل إنما هو مدلول زيد لا لفظ زيد، وقيد الإسناد باعتبار المعنى لأنه الخاص بالأسماء. بخلاف الإسناد باعتبار مجرد اللفظ، فإنه عام، واحترز بذلك الاسم من الفعل والحرف، فإنه لا يسند ما لمعناها إلى أنفسها، فهذا فصل خرج به الفعل والحرف»(أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل، ج1ص:45) . حيث سيستحسن أبو حيان تحديد الاسم باعتماده على الذاتيات المتمثلة في كونه لفظا مفردا يدل على معنى غير متعرض ببنيته للزمان؛ إذ يقول: «وأحسن ما حد به الاسم أن يقال: الاسم كلمة دالة بانفرادها على معنى غير متعرضة ببنيتها للزمان، فقولنا: كلمة جنس يشمل الاسم والفعل والحرف. وقولنا: "دالة بانفرادها على معنى، احتراز من الحرف، فإنه لا يدل على معناه إلا بضميم"، وقوله: "غير متعرضة إلى آخره" احتراز من الفعل»(أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل، ج1ص:46) . فأبو حيان يحدد الاسم بناء على استقلاله عندما يكون مفردا بمعنى يدل عليه غير متعرض ببنيته للزمان؛ حيث يعد هذا التعريف في نظر أبي حيان قائما على الذاتيات وليس على العرضيات.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

وفي السياق ذاته؛ يتبع أبو حيان الطريق نفسه الذي حدد به الاسم في تحديد الفعل؛ حيث يستحضر تعريف ابن مالك الأندلسي للفعل القائم على العوارض التركيبية في كونه مسندا لا مسندا إليه؛ ليحدده بعد ذلك تحديدا بناء على الذاتيات المتمثلة في كونه لفظا مفردا يدل على معنى متعرض ببنيته للزمان؛ لأنه يقول منتقدا ابن مالك: «والفعل كلمة تسند أبدا، قابلة لعلامة فرعية المسند إليه. الحد الذي ذكره، كما عمل ذلك في حد الاسم، وحده بأمر عارض للفعل حالة التركيب لا بما هو ذاتي للماهية، مع غموض قوله: قابلة لعلامة فرعية المسند إليه»(أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل، ج1ص:48) . ليرجح بعد ذلك التعريف الذي يرتضيه والقائم على الذاتيات؛ إذ يقول: «وأحسن ما حد به الفعل أن يقال: الفعل كلمة متعرضة ببنيتها لزمان معناها، فقولنا: كلمة جنس يشمل الاسم والفعل والحرف. وقولنا: "متعرضة إلى آخره فصل يخرج الاسم والحرف. وقد ذكر خلاف في دلالة الفعل على الزمان، وقيل بالذات؛ واستدل بتغيير البنية بتغيير الزمان»(أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل، ج1ص:48-49) . فالفعل يدل على معنى مفرد مع التعرض ببنيته للزمان، إذ تتقوم ماهيته بذاتيين هما: المعنى المفرد. والدلالة على الزمان بالبنية؛ لكن على ما يبدو أن أبا حيان يميز بين الصيغة والبنية، فكيف ذلك؟

2-3- تحديد الفعل بناء على التمييز بين الصيغة والبنية

يميز أبو حيان بين الصيغة والبنية؛ إذ ينقسم الفعل بحسب الصيغة إلى المعرب والمبني والمبهم والخاص ليشمل الماضي والمضارع والأمر. أما بحسب البنية فالفعل ينقسم إلى ماض وحال ومستقبل؛ حيث يقول: «وأقسامه: ماض، وأمر، ومضارع. وهذه القسمة بالنظر إلى الصيغ لا بالنظر إلى الزمان، وهي قسمته الأولى، لأن بها تميز المبني من المعرب والمبهم والخاص، وهذه القسمة تقتضي أن كل واحد قسم من الفعل، ونسبة كل واحد منها إلى الفعل نسبة واحدة»(أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل، ج1ص:67) . فالصيغة يتحدد بموجبها الفعل نحويا ودلاليا، والبنية يتحدد بموجبها الفعل صرفيا. فكيف ينعكس ذلك على تحديد زمان الفعل؟

1-3-2- الترتيب الوجودي للزمان القائم على الجمع بين الصيغة والبنية

يحدد أبو حيان زمن الفعل بالجمع والتلاحم بين الصيغة التي ترجع إلى الضمائر التي يسند إليها الفعل، والبنية التي ترجع إلى صورة الحدث في علاقته بالواقع أي بالوجود؛ حيث يرتب أبو حيان زمن الفعل ترتيبا وجوديا بناء على صورة الحدث من العدم إلى الوجود ؛ليتدرج الزمان بذلك من الأمر الدال على الاستقبال باعتباره لم يقع بعد. ويشكل عدما؛ إلى المضارع الذي يدل على بداية تشكل الحدث ببداية حال الفعل، ثم إلى الماضي لأنه منتهى الحدث ويعود إلى نقطة الانطلاق؛ إذ يصير معدوما؛ وفي ذلك يقول أبو حيان: «والذي يقتضيه الترتيب الوجودي أن يبدأ بالأمر الدال على الاستقبال ثم بالمضارع لأنه على ما يقرر يكون للحال ويكون للاستقبال، ثم بالماضي لأنه منتهى الفعل، إذ الفعل يكون معدوما غير مسبوق بوجود، ثم يصير موجودا، ثم يصير معدوما مسبوقا بوجود، ولذلك كان الأمر في كثير من اللغات غير العربية هو الأصل»(أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل، ج1ص:67-68) . يجمع أبو حيان ،إذن، بين صيغة الفعل وبنيته لتبرير الترتيب الوجودي لزمان الفعل.*

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

2-4- تحديد الحرف

يحدد أبو حيان الحرف تحديدا قائما على الذاتيات، وليس على العوارض؛ إذ ينتقد بداية تحديد ابن مالك له قائلا: والحرف كلمة لا تقبل إسنادا وضعيا لا بنفسها ولا بنظير. كلمة جنس يشمل الاسم والفعل والحرف. وقوله: لا تقبل إسنادا فصلا يخرج الاسم والفعل، ومعنى قوله: "لا تقبل إسنادا" أي: لا تسند ولا يسند إليها، فنفى قبول الإسناد بطرفيه. وقوله: وضعيا احتراز من الإسناد غير الوضعي، فإنه يصلح لكل لفظ. وقوله: لا بنفسها ولا بنظير احتراز من الأسماء اللازمة للبناء، فإنها لا يسند إليها ولا تسند، لكن تقبله بنظير. حيث ينتقد هذا الحد بكونه يقوم على الأعدام، وهذا الحد الذي ذكره فيه صيغة النفي، وهو قوله: لا تقبل، فهو عدمي، والعدمي لا يكون في الحد؛ لأن الحد إنما يكون بما تقومت منه الماهية، والأعدام لا تتقوم منها الماهية، لأنها سلوب.» (أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل، ج1ص:49).

إذ يرجح التحديد النحوي للحرف القائم على ذاتياته المتمثلة في كونه لفظا يدل على معنى في غيره فقط؛ حيث يضيف فقط احترازا من أسماء الشرط والاستفهام التي تدل على معنى في غيرها وفي أنفسها؛ حيث يقول أبو حيان: «وأحسن ما قيل في حد الحرف: الحرف كلمة دالة على معنى في غيرها فقط، فقولنا كلمة: جنس يشمل الاسم والفعل والحرف. وقولنا: "دالة" على معنى في غيرها احتراز من الاسم والفعل. وقولنا "فقط" احتراز من أسماء الشرط والاستفهام، فإنها تدل على معنى في غيرها، لكنها مع ذلك تدل على معنى في نفسها»(أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل، ج1ص:50) . فأبو حيان لا يخرج عن الذاتيات الأساسية التي تتحدد بها ماهية الكلمة من اللفظ والمعنى والوضع والإفراد؛ إذ تتوزع تلك الذاتيات على أنواع الكلمة بحسب ما تدل عليه منها؛ فالاسم لفظ يدل على معنى مفرد، والفعل لفظ يدل على معنى مفرد متعرض ببنيته للزمان، والحرف لفظ يدل على معنى في غيره، فهل ستستجيب محاور نظامه النحوي إلى هذه المدخلات القائمة على الذاتيات أم تتقوم تلك المحاور بالعوارض كالإسناد مثلا؟ أو هما معا؟

3- محاور النظام النحوي

3-1- الإعراب لغة

يتحدد فساد الشيء بانتقاله من حالة الكمال والتمام أثناء وجوده إلى حالة النقصان والاضمحلال أثناء عدمه. بينما يتحدد الكون بانتقال الشيء من حالة العدم إلى حالة الوجود والتمام والاكتمال، وهو يشمل الأكوان الأربعة المتمثلة في الحركة والسكون والاجتماع والافتراق، لذلك يطلق "العرب" بضم العين وتسكين الراء على الفساد. ويطلق الإعراب على الإبانة والتحسين والتغيير وعلى الانتقال والتحول والإحالة من حال إلى حال ومن السكون إلى الإعراب؛ وفي ذلك يقول أبو حيان الأندلسي: «الإعراب لغة يطلق على الإبانة، أعرب الرجل عن حاجته: أبان عنها. وعلى التحسين، أعربت الشيء: حسنته. وعلى التغيير، عربت المعدة، وأعربها الله: غيرها. وقال المهاباذي: يقال: هو مأخوذ من عربت معدته إذا فسدت، ومعناه على هذا إزالة الفساد، أي أزلت عربه، نحو شكاني فأشكيته، أي أزلت شكايته، وأعتبته. أزلت عتابه، فالهمزة للسلب، وعلى الانتقال، عربت الدابة: جالت في مرعاها، وأعربها صاحبها: أحالها»(أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل، ج1ص:115) .تجتمع هذه المعاني القائمة في جوهرها على الانتقال والتحول

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

من حال إلى حال ؛لتكشف عن حقيقة الإعراب اللغوية، فهل سيستجيب الإعراب إلى تلك المضامين اصطلاحا؛ وهل سيوظف أبو حيان مفهوم الإعراب بتلك الأطر المفهومية اللغوية في نظريته النحوية؟

3-2- الإعراب اصطلاحا

يكتفي أبو حيان في تحديد الإعراب اصطلاحا بنقل تعاريف النحاة قبله؛ حيث ينقل تعريف ابن أبي الربيع السبتي وهو صاحب البسيط؛ إذ يحدد الإعراب بكونه عوارض تحدث على أواخر الكلم لفظا أو تقديرا بتأثير العوامل المختلفة عملها، ويضيف هذا الأخير قيدين آخرين للعوامل يتمثل الأول في المكافئة للكلم لكونها تتساوى وتتكافأ من حيث دخول العوامل وعملها ، ويتمثل الثاني في كون تأثير العامل يكون تأثيرا أوليا أي هو التغيير الأول بالأصالة، وليس ما يتبعه من التغييرات بعد ذلك كالكسر لالتقاء الساكنين. وقال صاحب البسيط: المختار في رسمه أن تقول: هو قبول الكلمة العوارض الحادثة في آخرها لفظا أو تقديرا، المؤثرة عن العوامل المختلفة العمل، المكافئة لها تأثيرا أوليا لفظا أو تقديرا. ويشرح أبو حيان قول ابن أبي الربيع السبتي بعد ذلك: فقوله: المكافئة لها أحسن من قولهم: "الداخلة" لأنه يؤذن بخلوها عنه، وبعض المعمولات لا يخلو عن عامل. وقوله: تأثيرا أوليا ليخرج ما يكون تأثيرا ثانيا بسبب التأثير الأول، كالكسر لالتقاء الساكنين، وما يلحقه من التغيير بسبب التحريك للإعراب من الانقلاب نحو الكَلَوْ رفعا والكليْ جرا»(أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل، ج1ص:117) ؛ لقد وظف أبو حيان مفهوم العوارض بلفظ الجمع للدلالة على كل ما يلحق آخر الكلمة ويحدث على آخرها باختلاف العوامل ؛لكن أبا حيان سوف لن يكتفي بمفهوم العوارض بل سيوظف مفهوم الأحوال للدلالة على الهيئات والأشكال التي تتشكل بها المعاني الإعرابية المقتضاة عن تلك الأحوال.

3-3- الإعراب تشكل الأواخر لاختلاف أحوال المعاني المدلول عليها

يتحدد الإعراب بكونه تشكل آخر الاسم بأشكال مختلفة، أي تحمل أواخر الكلم لصور وهيئات وكيفيات متغايرة، وذلك لا يكون إلا لاختلاف أحوال المعنى المدلول عليه بذلك الاسم؛ حيث كلما تغير المعنى تغير حاله، وكلما تغير حاله تغير شكله، أي صورته وإعرابه، وهذا ما ينقله أبو حيان بقوله: «وقال بعض علمائنا: الإعراب تشكل آخر الاسم بأشكال مختلفة لاختلاف أحوال المعنى المدلول عليه بذلك الاسم»(أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل، ج1ص:117) ؛ فالمعنى المدلول عليه ليس واحدا؛ بل هو يتشكل وفق أحوال مختلفة تستجيب لتغيره من حال إلى حال ؛حيث إن كل حال تقتضي معنى لا تقتضيه الحال الأخرى؛ إلا أنه بحصول ذلك الاقتضاء يتشكل الإعراب كنظام من العلامات الدالة على الحالات الإعرابية بالعامل.

3-4- الإعراب علامة دالة على معنى وفق العامل

يقدم أبو حيان تعريفا ثالثا للإعراب؛ حيث يتحدد هذا الأخير بكونه يتمثل في وضع العلامة في أواخر الكلم لفظا أو تقديرا دالة على معنى يكون وفق العامل؛ إذ ينقل نصا لابن خروف قائلا: وقال ابن خروف: "هو وضعك العلامة في آخر الكلمة لفظا أو تقديرا على وفق العامل دليلة على معناه"(أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل، ج1ص:117) ؛ فالعلامات الإعرابية هي آثار العامل على آخر الكلمة، وهي بذلك علامات وجودية، وليست عدمية؛ فما هي أنواع العلامات الإعرابية الوجودية والأنواع العدمية منها؟

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

3-5-أنواع الإعراب تتحدد بالوجودي وليس بالعدمي

يعلق أبو حيان على ابن مالك في جعله الإعراب أربعة أنواع تتمثل في الرفع، والنصب، والجر الحاصلة بالحركة أو ما ينوب عنها، والجزم الذي يحصل بعدم تلك الحركة أو ما ينوب عنها؛ ليبطل أبو حيان هذا النوع الرابع لكونه عدميا، وما يكون كذلك لا يشترك في النوعية مع ما كان ثابتا وموجودا؛ إذ أن الإعراب هو أثر وجودي لا يتحقق إلا بثبوت ذلك الأثر العاملي عن طريق الاختلاف من حركة إلى حركة بينما الفعل المجزوم لم يتغير عن السكون الذي هو أصل البناء؛ لأنه يقول: «ذكر المصنف أن أنواع الإعراب أربعة، فالإعراب على هذا جنس، وهذه أنواعه. فالذي يدل به على الرفع حركة وحرف عند من يرى ذلك؛ وكذلك الذي يدل به على النصب والجر، والذي يدل به على الجزم هو حذف الحركة أو الحرف عند من يرى ذلك وعدمها، فالجزم هو عدم تلك الحركة أو الحرف. وإذا تقرر هذا بطل أن تكون أنواع الإعراب أربعة؛ لأن ثلاثة منها ثبوتيات، والواحد عدمي لأنه عدم تلك الثبوتيات، وما يكون عدميا لا يشترك في النوعية مع الوجودي، فإذا ليست أنواع الإعراب أربعة، ولذلك قال الكسائي في بعض كتبه: "أواخر الكلم على ثلاثة أحرف، على الرفع والنصب والخفض" وكذلك قال أكثر الكوفيين، وتابع على ذلك المازني، روي عنه أنه قال: "الجزم ليس بإعراب، وإنما عدم الإعراب»(أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل، ج1ص:137) ؛ تتحدد أنواع الإعراب، إذن، حسب المعيار الوجودي إلى ثلاثة أنواع فقط؛ إذ المعتبر في ذلك هو ظهور الحركة الدالة على الرفع أو النصب أو الجر؛ أما ما يدل على السكون فهو ليس أثرا إعرابيا؛ إذ المعرب ينتقل حقيقة ووجودا من السكون إلى الحركة؛ لذلك فما كان ساكنا فليس معربا والسكون أو ما يقوم مقامه ليس إعرابا؛ وإذا كان أبو حيان قد حسم في أنواع الإعراب بحسب الآثار الوجودية للعلامة الإعرابية؛ ليحصرها في ثلاثة أنواع، فكيف سيرتبها؟ وبناء على أي منطق ومعايير؟

3-6- ترتيب علامات الإعراب استحساني لا ضروري

لا يرى أبو حيان أي ضرورة نحوية أو دلالية في تقديم أحد أنواع الإعراب على الأنواع الأخرى ؛حيث إنه يقدم لكل ترتيب تبريرا يؤهل النوع الإعرابي ليتصدر باقي الأنواع؛ إذ عندما يأخذ معيار الاستغناء يقدم الرفع لأنه به يستغني الكلام، وعندما يقدم معيار الاختصاص يقدم الجر لاختصاصه بالاسم الذي هو أصل في الإعراب، وأخر الجزم لكونه فرعا. ويذهب إلى تقديم النصب ؛لأن المنصوبات كثيرة فمحله أوسع من الرفع، ويرى أن ذلك مناسبا ويستدل بكون سيبويه قدم النصب على الرفع والجر والجزم؛ حيث يقول أبو حيان: «وقدم المصنف الرفع لأن الكلام لا يستغني عنه، وغيره قد يستغنى عنه، وقدمه مع النصب لاشتراك الاسم والفعل فيهما، فبدأ بالمشترك، وقدم الجر لاختصاصه بما هو أصل، وهو الاسم، وأخر الجزم لاختصاصه بما هو فرع، وهو الفعل. وهذا كله ترتيب استحساني لا ضروري، ولو قدم النصب بكون محله أوسع من الرفع لكان ذلك مناسبا، وقد فعل ذلك سيبويه، فقال: "وهي تجري على ثمانية مجار، على النصب والرفع والجر والجزم والفتح والضم والكسر والوقف"، فقدم النصب والفتح على الرفع والضم ولو قدم الجر لاختصاص الأشرف به وهو الاسم، والجزم لاختصاص الفعل به. ثم ذكر المشترك، وهو الرفع، لكان ذلك وجه من المناسبة»(أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل، ج1ص:137-138) .لا يرتب أبو حيان الإعراب ترتيبا نحويا يقوم على أسبقية الرفع على غيره من النصب والجر أو ترتيبا دلاليا يقوم على أسبقية العمدة على غيرها من الفضلات، بل هو يقترح ترتيبا جديدا قائما على معايير غير تلك المعايير السابقة؛ إذ يتمثل الأول في الأوسع محلا وهو النصب، والثاني بناء على معيار الاختصاص؛

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

حيث يختص الاسم بالجر، والفعل بالجزم، ثم يؤخر الرفع للاشتراك؛ لكنه في الوقت نفسه لا يقدم معايير نحوية أو دلالية بل معايير استحسانية، يعطي الأولوية للاسم كذات أكثر من الإعراب الطارئ عليه في الترتيب.

3-7- الإعراب معنى معتورزائد على الماهية

لا يدخل الإعراب على الكلمة إلا لمعنى يعتورها؛ حيث لا يصح أن يحل ذلك المعنى على آخر الكلمة إلا بعد أن تستوي تلك الكلمة بحروفها وبنائها. وأنه في حالة سقوط الإعراب وتخلفه، لا يسقط معه ذات المعرب اسما أو فعلا، بل يزول الإعراب ولا يزول المعرب؛ يقول أبو حيان: «وبسط هذا أنه قد وقع الاتفاق على أن الإعراب إنما يدخل لمعنى يعتور الكلمة بعد حصولها ببنائها وحركاتها، وأن سقوط الإعراب لا يخل بالكلمة نفسها، ألا ترى أن الاسم والمضارع إذا لم يعرب واحد منهما لم يسقط معناه، فالإعراب يدخل ويخرج ومعنى الاسمية في الاسم قائم، وكذلك الفعل أعرب أو لم يعرب دلالته على الحدث والزمان قائمة، وإنما كمل كل شيء من هذا اسما للتثنية والجمع بأحد هذه الحروف،...»(أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل، ج1ص:300) .

يحصل الإعراب بعد الكلمة لا قبلها أو معها؛ إذ هو معنى زائد على الكلمة يحصل بالحركات التي هي بعض حروف المد؛ يقول أبو حيان: «ولأن الإعراب زائد على الكلمة، والحركات بعض حروف العلة، فالضمة بعض الواو، والفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، وزيادة بعض أهون من زيادة حرف كامل»(أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل، ج1ص:144) . يتم زيادة حركات الإعراب على أواخر الكلم اعتمادا على مبدأ التخفيف؛ إذ زيادة أبعاض الحروف من الضمة والفتحة والكسرة أخف من زيادة أصولها على أصول الكلمة؛ حيث يحصل الإعراب بزيادة أصوله على أصول الكلمة؛ حيث يقول أبو حيان: «لأن الإعراب زائد على أصول الكلمة أو ما نزل منزلة الأصل من زائد»(أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل، ج1ص:180) . ومحصل الأمر أن الإعراب معنى زائد لا يتحقق وجوده إلا في محل يعود إلى ذات تامة الماهية؛ إذ يقول أبو حيان: «والإعراب زائد على ماهية الكلمة»(أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل، ج1ص:202) . فالإعراب عرض يطرأ على ذات الكلمة كما تطرأ الأعراض على الجواهر.

3-8- الإعراب صفات وأعراض والمعربات جواهروموصوفات

يحل الإعراب بأنواعه الثلاثة من الرفع والنصب والجر بالمعرب كحلول الأعراض في الجواهر؛ حيث يمثل الإعراب عرضا وصفة تحل بالمعربات الجواهر الموصوفات، إذ يقول أبو حيان: «وعن الثاني أن حدوث الحرف إنما هو عن الحرف المتصف بالحركة المجانسة للحرف الحادث من حيث هو متحرك بالمجانس بشرط الإشباع؛ لأن الحروف كالموصوفات، وهي الجواهر، والحركات كالأعراض، والأعراض لا تنشئ الجواهر»(أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل، ج1ص:120-121) . تترتب المعاني الإعرابية، إذن، كصفات بعد موصوفاتها كذوات حاملة لتلك المعاني والصفات إلا أن المعاني التصريفية تسبق تلك المعاني التركيبية.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

3-9- انتظام المعاني التصريفية قبل التركيب والإعرابية بعده

يرتكز الإعراب على التركيب؛ إذ لا تحصل المعاني الإعرابية التي تعتور الاسم من الفاعلية والمفعولية والإضافة إلا بعد التركيب، بينما تحصل قبل التركيب المعاني التصريفية التي تعتور الأسماء من التصغير والتكسير وغيرها؛ إذ يقول أبو حيان: «ذكر أنه أصل في الأسماء، وعلل ذلك بقوله: لوجوب قبوله بصيغة واحدة معاني مختلفة، وذلك أن المعاني التي تعتور على الكلمة تارة تكون قبل التركيب وتارة بعد التركيب، فالتي قبله هي التثنية والجمع والتكسير والمبالغة والمفاعلة، ولهذه المعاني صيغ تدل عليها، فلا تحتاج إلى الإعراب، والتي بعد التركيب هي الفاعلية والمفعولية والإضافة، فدل عليها بالإعراب إذ ليس لهذه المعاني صيغ تدل عليها»(أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل، ج1ص:121) .يحتمل الاسم كذات نوعين من المعاني: المعاني التصريفية المرتبطة بذاته؛ إذ تتغير صيغته الصرفية لتدل على تلك المعاني قصد تقبل المعاني التركيبية التي تطرأ عليه بواسطة تغير علامات الإعراب؛ فهل ينطبق الأمر نفسه على الفعل بتغيره قبل التركيب وبعده؟

3-10- تناظر الاسم والفعل على مستوى المعاني التصريفية والتركيبية

يتناظر الاسم والفعل على مستوى المعاني التي تطرأ عليهما قبل التركيب، وبعد التركيب ؛حيث يلحق الاسم قبل التركيب التصغير والجمع، والفعل المضي والاستقبال. بينما يلحق الاسم بعد التركيب الفاعلية والمفعولية والإضافة، وعلى الفعل الأمر والنهي والشرط؛ إذ يقول أبو حيان: «والذي يظهر أن المعاني التي تعتور على الاسم والفعل مشتركة بينهما، فمنها ما يدخل عليها قبل التركيب، كالتصغير والجمع في الاسم، وكالمضي والاستقبال في الفعل. ومنها ما يدخل عليهما بعد التركيب، كالفاعلية والمفعولية في الاسم، وكالأمر والنهي والشرط في الفعل»(أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل، ج1ص:126) . فالمعاني الحادثة في الاسم والفعل قبل التركيب تحدث بحسب تغير صيغتهما؛ أما المعاني الحادثة فيهما بعد التركيب فهي ناشئة وحادثة عن العمل؛ إذ تتقوم بالعامل في الاسم الفاعلية والمفعولية والإضافة، وفي الفعل الأمر والنهي والشرط، إلا أن المعاني الأولى، لا تتخلف بينما المعاني الثانية قد تتخلف.

وفي السياق ذاته؛ إن المعاني التي تعتور الأسماء توجب لها الإعراب، بينما المعاني التي تطرأ على الفعل لا توجب له الإعراب؛ لذلك شابه الاسم الفعل بجواز شبه ما وجب له؛ حيث يقول أبو حيان: «وقوله: فإنه شابه الاسم بجواز شبه ما وجب له إنما قال: بجواز شبه لأن المعاني التي أوجبت للاسم الإعراب ليست المعاني التي جوزت الإعراب للفعل، بل هذه شبه تلك؛ لأن الفاعلية، والمفعولية، والإضافة لا تكون في الفعل، فلذلك قال: بجواز شبه ما وجب له، ولم يقل: بجواز ما وجب له»(أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل، ج1ص:126) . وبالتالي يشكل التركيب المنطق الذي تتشكل بموجبه أنواع الدلالات الطارئة على الاسم والفعل والحرف؛ إذ يوجب كل تركيب دلالة معينة لأنواع الكلم، ولا يستثنى من ذلك نوع من تلك الأنواع. فإذا كان الاسم والفعل يقبل عند التركيب معاني مختلفة، قد يظن البعض أن الحرف بعيد عن هذا، بل هو يقبل كذلك معاني مختلفة بعد التركيب كالفعل والاسم؛ حيث يقول أبو حيان: «وقوله: والفعل والحرف ليس كذلك أي: ليس كل واحد منهما قابلا بصيغة واحدة معاني مختلفة. وهذا يمكن أن ينازع فيه،...وأما الحرف فإنا نجد كثيرا من الحروف يكون لمعان كثيرة يفهم منه كل معنى منها حالة التركيب، وذلك نحو من، فإنها

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

تكون لابتداء الغاية، وللتبعيض، وللتبيين، عند من يرى ذلك»(أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل، ج1ص:121) . فالتركيب هو الذي تتشكل بموجبه كل المعاني المترتبة بأنواع الكلم؛ فيحتاج كل معنى إلى العلامة التي بدورها تحتاج إلى سبب يحدثها ويوجدها؛ فكيف يتوزع نظام المعاني على أنواع الكلم؟ وهل الإعراب نظام من تلك المعاني أم نظام لفظي؟

3-11- ما لا يحتاج إلى سبب أحق بالإعراب

يذهب أبو حيان إلى أن الفعل أحق بالإعراب من الاسم؛ لأنه يطرأ عليه تغير إعرابي من دون سبب، بخلاف الاسم الذي يحتاج إلى ذات خارج ذاته تعمل فيه، وتؤثر معنى يحل بآخره؛ حيث يقول أبو حيان: «وحكي عن بعض المتأخرين أن الفعل أحق بالإعراب من الاسم، لأنه وجد فيه بغير سبب، فهو بذاته، بخلاف الاسم، فهو له لا بذاته فهو فرع»(أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل، ج1ص:122) . فالفعل يطرأ عليه الإعراب تبعا لصيغته؛ أما الاسم فلا يطرأ عليه الإعراب إلا بعد تغيير آخره لاختلاف الأسباب المؤدية إلى ذلك؛ فلماذا يظهر الإعراب على الاسم إلا بسبب؟ وإلى أي غاية وجد ذلك الإعراب؟

3-12- الإعراب لأمن اللبس

يستدل أبو حيان بمذهب البصرة الذي يتلخص في كون الأسماء تفتقر للإعراب نظرا لوقوعها في مواضع مختلفة، ودلالتها على معان تناسب كل موضع على حدة، مما يقتضي وسمها إعرابيا أمنا للبس، وحفظا للمواضع، وحفاظا على الأدوار الدلالية؛ حيث يقول أبو حيان :«احتج جمهور أهل البصرة بأن قالوا: الإعراب يفتقر إليه في الأسماء في نحو: "ما أحسن زيدا"؛ إذا تعجبت، و"ما أحسن زيد"، إذا نفيت عنه الإحسان، و"ما أحسنُ زيد؟" إذا استفهمت، فلولا الإعراب لالتبست هذه المعاني، وحمل مالا لبس فيه من الأسماء على ما فيه لبس، نحو: "شرب زيد الماء"...لأنه لو زال الإعراب منها لا التبست معانيها»(أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل، ج1ص:122) ؛ فالإعراب نظام دلالي يتميز به نظام المدلولات الإعرابية، وهذا بدوره يحتاج إلى علامات دالة على تلك المدلولات؛ فهل الإعراب علامات شكلية فقط أم هو دوال على مدلولات؟

يذهب بعض النحاة إلى أن الإعراب الحاصل بالحركات الإعرابية هو لفظ وليس معنى؛ إذ أن هذه الحركات اللاحقة أواخر الأسماء هي الإعراب نفسه، ولا تدل على معنى يقابلها، أو مدلول يناسبها؛ حيث يبدأ أبو حيان بإدراج ابن مالك ضمن دعاة الإعراب بكونه لفظا وليس معنى؛ فهو يقول: «وهذا الذي ذهب إليه المصنف قول طائفة من النحاة، ذهبوا إلى أن الحركات اللاحقة أواخر المعربات من الأسماء والأفعال هي الإعراب نفسه؛ لأنه لا شيء يتبين به إعراب المعرب غيرها، وعلى هذا فيكون الإعراب عند هؤلاء لفظيا». ثم ينتقل بعد ذلك إلى تتبع دعاة هذا التوجه مشيرا إلى ابن خروف وأبي علي الشلوبين، منتقدا إياهما؛ إذ يقول أبو حيان: «وإلى أنه لفظي ذهب أبو الحسن بن خروف والأستاذ أبو علي، قال ابن خروف: الإعراب صوت يحدثه العامل في آخر الكلمة، وهذا فاسد لأن الإعراب قد يكون بحذف لا بصوت، نحو لم يفعلا، ولم يفعلوا. ولما رأى الأستاذ أبو علي أن الإعراب قد يكون صوتا وحذفا قال في حده الإعراب حكم يحدثه العامل في آخر الكلمة ليعم جميع ذلك. وهذا حد منقود من جهة أنه لا يفهم ما أراد؛ إذ قد يمكن أن يحد الإعراب به من مذهبه أن الإعراب تغير؛ لأن التغير حكم يحدثه العامل في آخر الكلمة»(أبو حيان الأندلسي: التذييل

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

والتكميل، ج1ص:116) .بينما هناك توجه يمثله النحاة المتأخرون الذين يذهبون إلى أن الإعراب هو معنى يحصل بالعامل؛ إذ يتغير آخر الاسم بذلك العامل للدلالة على هذا المعنى؛ حيث يقول أبو حيان: «وذهب متأخرو أصحابنا إلى أن الإعراب معنوي، وهو تغير في آخر الكلمة لعامل داخل عليها في الكلام الذي هي فيه، فتكون الحركات هي دلائل الإعراب وعلامات له، وهذا مذهب طائفة، وظاهر قول سيبويه، واختيار الأعلم. قالوا لو كانت هي الإعراب، وحذفت لعلة حكمية كالوقف وغيره، لوجب أن يكون الاسم أو الفعل غير معرب، لأنه لا واسطة بين المعرب والمبني، فإذا وجد أحدهما ارتفع الآخر»(أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل، ج1ص:116) . ليعبر أبو حيان عن موقفه بكونه يرى أن الإعراب معنى، وليس لفظا؛ حيث يتجسد في كونه تغييرا يتخصص مع كل تغيير ليدل على معنى يختص بذلك؛ إذ يقول: «وجعل الإعراب معنويا لا لفظيا أولى من حيث اللفظ، لأنا إذا أطلقنا الإعراب المصطلح عليه على التغير، كنا قد خصصناه ببعض التغيرات، ففي ذلك تخصيص له ببعض مطلقاته وإذا أطلقناه على اللفظي - وهي الحركات أو الحروف أو السكون أو الحذف – كان ذلك نقلا للفظ بالكلية عن مدلوله اللغوي، وليس للمصطلحين نقل اللفظ عن معناه بالكلية»(أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل، ج1ص:117) ؛ فالإعراب في أصله نظام من المعاني التي تخصص المعربات وتختص بها؛ إذ كل معرب ينفرد بمعنى مخصوص من ذلك؛ فتأتي العلامات الإعرابية للكشف عن تلك الأنظمة فقط؛ أي أن المعنى سابق على اللفظ؛ وهذا الأخير تابع من توابعه، ووصف من أوصافه؛ لذلك فهو يحتاج إلى عامل يتقوم به ذلك الوصف حتى يتحقق الإعراب. فكيف يحدث ذلك المعنى الإعرابي عند أبي حيان؟

13-3- لا إعراب إلا بعامل وفق أصول العاملية

لا يحدث الإعراب إلا بالعامل الذي يؤثر في آخر الكلمة، ولا يحصل ذلك إلا بعد مراعاة أصول العاملية المتمثلة في إعمال الفعل أولا؛ لأنه الأصل في العمل، متبوعا بالحرف، ثم بالاسم، وكذلك لا بد من وجود المخالفة بين العامل والمعمول وعدم اجتماع عاملين على معمول واحد ولا مجال لتأثير العامل أثرين في محل واحد؛ حيث يقول أبو حيان: «قوله: ما جيء به لبيان مقتضى العامل المقتضى هو المطلوب، والعامل هو ما أثر في آخر الكلمة من اسم أو فعل أو حرف، والأصل أن يكون من الفعل، ثم من الحرف، ثم من الاسم، والأصل تخالفه مع المعمول في النوع، فإن كانا من نوع واحد فلمشابهته ما لا يكون من نوع المعمول، ولا يؤثر العامل أثرين في محل واحد، ولا يجتمع عاملان على معمول واحد إلا في التقدير، نحو: "ليس زيد بجبان"، ولا يمتنع أن يكون له معمولات»(أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل، ج1ص:119) ؛ فالإعراب نظام من المعاني المقتضاة عن عواملها وفق ما تقتضيه أصول العاملية. وبذلك تتحدد المرتكزات الدلالية للنظام النحوي.

4- محاور النظام الدلالي

ينطلق أبو حيان في نظامه النحوي الدلالي من الكلام باعتباره يمثل إطارا دلاليا مستقلا يجتمع فيه كل مقومات الإسناد الذاتية والأصلية؛ حيث يتقوم الكلام بتلك المقومات ولا يستغني عنها؛ فهو يقول: «الكلام في الاصطلاح: قول دال على نسبة إسنادية مقصودة لذاتها. قول: جنس يشمل الكلمة، والكلم، والكلام دالة على نسبة إسنادية مقصودة لذاتها. قول: جنس. يشمل الكلمة، والكلم، والكلام دال على نسبة احتراز من الكلمة فإنها لا تدل على نسبة. وإسنادية، احتراز من النسبة التقييدية كنسبة الإضافة نحو:

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

"غلام زيد"، ونسبة النعت نحو: "الرجل الخياط"، على أنه نعت، ونسبة العامل نحو: "الضارب زيدا"، والإسناد نسبة شيء إلى شيء على سبيل الاستقلال»(أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب ج2ص:831) . فالكلام نسبة إسنادية وليست نسبة تقييدية احترازا من الإضافة والتبعية أو العاملية المنسوبة إلى المشتقات؛ إذ تكون تلك النسبة مقصودة لذاتها، أي تتحقق بها الفائدة بشكل مستقل، ولا تنضوي تحت نسبة أخرى تابعة لها لتتحقق الفائدة. حيث يختتم أبو حيان تعريفه للكلام بكونه نسبة شيء إلى شيء على سبيل الاستقلال.

وتتمة لذلك سيعرف أبو حيان الإسناد بكونه ضما على جهة الفائدة، حيث يحصل هذا الضم بين شيئين يقع بهما استقلال فائدة؛ إذ يقول :«وقال بعض أصحابنا: الإسناد في اصطلاح النحويين ضم شيء إلى شيء على جهة أن يقع بمجموعها استقلال فائدة، أو يكون أصله ذلك»(أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل، ج1ص:32) ؛ فالإسناد على المستوى اللفظي يتحقق كعلاقة ضم بين الأجزاء؛ فكيف يتم ذلك الضم؟ يتحدد الإسناد عند أبي حيان بناء على مؤشر يتمثل في الاتصال الذي يحصل بين المسند والمسند إليه وهذا ما يوضحه بكون الإسناد إلصاقا وإضافة؛ إذ يدلان على الاتصال وليس الانفصال؛ حيث يقول: «لأن الإسناد هو الإلصاق والإضافة، تقول: أسندت ظهري إلى الحائط، إذا ألصقته به، وأضفته إليه، وهذا المعنى موجود في كل واحد منها، لأن كلا منها قد أسند إلى صاحبه، وقد صار بينهما تساند»(أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل، ج1ص:4864) ؛ فالإسناد اتصال بين المسند والمسند إليه لا يمكن الفصل بينهما بأجنبي إلا على مستوى الظاهر؛ لذلك فهو في العمق اتصال بين مفهوم ومفهوم قبل أن يتصل اللفظ الدال على الأول باللفظ الدال على الثاني. حيث تتعالق الكلمات فيما بينها لفظا بالعامل، ومعنى بالإسناد؛ فيسند مدلول المسند إليه إلى مدلول المسند؛ ليحصل من ذلك إسناد حقيقي وضعي، وليس إسنادا لفظيا مجازيا؛ إذ يسند فيه لفظ المسند إليه إلى لفظ المسند؛ وفي ذلك يقول: «وقوله: يسند ما لمعناها إلى نفسها معناه يسند الحكم الذي هو لمدلول الكلمة إلى لفظ الكلمة، مثال ذلك: "زيد عاقل"، أسندت العقل الذي هو لمدلول زيد إلى لفظ زيد، وأجريته عليه، وهو من حيث المعنى لمدلوله؛ لأن المسند إليه العقل إنما هو مدلول زيد لا لفظ زيد، وقيد الإسناد باعتبار المعنى لأنه الخاص بالأسماء. بخلاف الإسناد باعتبار مجرد اللفظ، فإنه عام. واحترز بذلك الفعل من الفعل والحرف، فإنه لا يسند ما لمعناها إلى أنفسها، فهذا فصل خرج به الفعل والحرف»؛(أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل، ج1ص:454)؛ إذ يترتب عن ذلك علاقة حكمية بين المحكوم عليه والمحكوم به.

1-4- الإسناد حكم بين المحكوم عليه والمحكوم به

يحصل الإسناد بحصول ثلاثة عناصر هي الحكم والمحكوم عليه والمحكوم به؛ أي أن الإسناد أصبح ثلاثي الأبعاد، مع أن الحكم هو رابطة صورية مضمرة خفية تربط بين طرفي الحكم؛ حيث يقول أبو حيان: «واعلم أن الخبر مرتبط بالمبتدأ ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه، فلا يحتاج إلى حرف يربط بينهما»(أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب ج3ص:1140) ؛ إذ استقر هذا التصور الأخير عند النحاة في كون الإسناد هو حكم رابط بين المحكوم عليه والمحكوم به؛ حيث يقول: «واختار المصنف في اصطلاح المسند والمسند إليه ما هو جار على أكثر ألسنة النحاة من أن المسند إليه هو المحكوم عليه، والمسند هو المحكوم به»(أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل، ج1ص:48) ؛ إذ يكون المحكوم عليه معرفة والمحكوم به نكرة. فيحصل الإسناد بإيقاع النسبة بين

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

مسند إليه معرفة، ومسند نكرة؛ إذ أن الإسناد حكم لا يحصل إلا بعد معرفة المسند إليه، والحكم عليه بما يجهله المخاطب؛ حيث إن الأصل في الخبر المسند أن يكون نكرة، وفي المسند إليه أن يكون معرفة؛ إذ يقول: «إنما كان الأصل تعريف المبتدأ لأن المبتدأ مسند إليه، والإسناد إلى المجهول لا يفيد المخاطب إلا بقرينة لفظية أو معنوية تقربه من المعرفة. وإنما كان الأصل تنكير الخبر؛ لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل. والفعل يلزمه التنكير فرجح تنكير الخبر على تعريفه»(أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل، ج3ص:322) ؛ إذ تشكل النكرة أصل الفائدة التي من أجلها وقع الإسناد؛ حيث يسند إلى المسند إليه المعرفة بالخبر النكرة للإخبار عنه بذلك. وبذلك تتحدد الجملة بكونها نسبة بين المبتدأ والخبر، أو نسبة بين الفعل والفاعل؛ فهي إطار تركيبي إسنادي مجرد دلالي واحد وموحد يشتق منه بنيتان متناظرتان هما: بنية المبتدأ والخبر؛ و بنية الفعل والفاعل. ويبين ذلك أبو حيان بقوله :«أن نسبة الخبر من المبتدأ نسبة الفاعل من الفعل، والواقع موقع الفاعل من المنصوبات لا يغني عن تقدير الفاعل، وكذا الواقع موقع الخبر من المنصوبات لا يغني عن تقدير الخبر. قلت: ليست نسبة الخبر من المبتدأ نسبة الفاعل من الفعل، فيلزم عنه ما ذكر، بل نسبة الخبر من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل لأنه محكوم به ومسند إلى المبتدأ، كما أن الفعل محكوم به ومسند إلى الفاعل»(أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل، ج4ص:52) . حيث تتناظر الجملتان الفعلية والاسمية على مستوى البنية المجردة الأصلية؛ إذ يناظر المبتدأ الفاعل لكونهما معا محكوما عليهما؛ ويناظر الخبر الفعل لكونهما معا محكوما بهما؛ فماذا يتولد عن ذلك التناظر بين الجملتين؟ ؛ ولماذا ناظر أبو حيان بين البنيتين معا؟

تحصل الجملة بحصول تركيب إسنادي محض أصلي أو غير أصلي؛ إذ ينتظم من ذلك المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، وينشأ عن ذلك التركيب معنى إعرابي جزئي أو كلي قائم على مركزية المخبر عنه؛ حيث بمجرد ما يخبر عن المخبر عنه، يحصل الرفع الذي به تتحقق الجملة؛ حيث يقول أبو حيان: «فكذلك المبتدأ والخبر ارتفعا مع تركيب المبتدأ بالإخبار عنه، تركيب الخبر بالإخبار به»(أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل، ج3ص:263) . إذ لا ينتظم المبتدأ مع الخبر لتوليد جملة إلا إذا كان الخبر في الأصل خبرا عن المخبر عنه المبتدأ؛ حيث يقول أبو حيان: «المبتدأ هو الاسم المنتظم منه مع اسم مرفوع به جملة. فقولي: المنتظم يشمل المخبر عنه والوصف الرابع للمنفصل المغني. وقولي "مع اسم مرفوع به" يشمل الخبر المسند للمبتدأ، فإنه مرفوع بالمبتدأ على ما يبين، والمرفوع بالوصف فاعلا أو مفعولا لم يسم فاعله. وقولي: جملة يشمل مثل: "زيد قائم"، و"أقائم زيد"، و"أبوه قائم"، من قولك: "زيد أبوه قائم". واحترز بقوله: "جملة" من نحو "قائم أبوه" من قولك: "زيد قائم أبوه"، فإن قولك "قائم أبوه" لا يسمى جملة»(أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل، ج3ص:257) . لقد ناظر أبو حيان بين البنيتين معا وقابل بين المبتدأ و الفاعل معا لكون البنيتين معا ينشأ عنهما المرفوع الأول الذي هو المبتدأ في البنية الاسمية، والفاعل في البنية الفعلية؛ فكيف ينشأ ذلك الرفع؟ وما هي النسبة المقتضية له؟

2-4-من النسبة الإعرابية إلى الدلالة الجزئية

يتولد عن البنية التركيبية الإسنادية معنى إعرابي يتمثل في الفاعلية، وعن الفعل المسند معنى المفعولية، وعن حرف الجر معنى الإضافة، وهي معان وأحوال تحصل للمعمول عند تركيبه مع العامل تركيبا إسناديا؛ حيث يقول أبو حيان: «وهذا ليس بشيء

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

لأن المعاني التي جيء بالإعراب لأجلها هي الفاعلية والمفعولية والإضافة، وليست هذه الأحوال التي عرضت للمضمر من التكلم والخطاب والغيبة تدل على شيء من المعاني الإعرابية، فلا يصح الاستغناء عنها بهذه الأحوال لأنها لا تدل عليها»(أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل، ج2ص:284) . إذ يشكل المعنى الإعرابي والمتمثل في الفاعلية نسبة بين الفعل والفاعل التي توجب الرفع للفاعل والمفعولية نسبة بين الفعل والمفعول توجب النصب للمفعول، والإضافة نسبة بين المضاف والمضاف إليه توجب الجر للمضاف إليه؛ حيث يقول: «ورسم الإضافة: نسبة بين اسمين تقييدية توجب لثانيهما الجر أبدا. ف (بين اسمين) احتراز من "قام زيد"، والإضافة إلى الجمل مقدرة الجمل باسم، وتقييدية احتراز من "زيد قائم"، وتوجب لثانيهما الجر احتراز من "زيد الخياط قائم"، والخياط صفة، و"أبدا" احتراز من: "مررت بزيد الخياط"، فإن لكونه نعتا لا يلزم الجر أبدا؛ إذ لو تبع مرفوعا رفع أو منصوبا نصب»(أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب ج4ص:1799) . فالمعاني الإعرابية الحادثة بين العوامل والمعمولات أثناء تركيبها في جمل هي ناتجة عن النسبة الإسنادية الأصلية؛ إذ تقتضي تلك النسبة المعنى الإعرابي الأول الذي بدوره يصير نسبة باقتضائه الرفع؛ ثم بعده ذلك تحدث المعاني الإعرابية الأخرى المقتضية للنصب والجر؛ حيث يعتبر الاقتضاء نسبة بين المقتضي والمقتضى؛ فكيف تنتظم تلك النسب الثواني وهل هناك نسب ثوالث مقتضاة عن الأولى؟

3-4-من الدلالة الكلية إلى العمل

لا يحصل الكلام إلا بحصول العمدة، ولا تحصل هذه الأخيرة إلا بحصول المسند والمسند إليه؛ حيث يقول أبو حيان: «وأما في تلك المسألة فإنا قوله: "إني أحمد الله"، ولم تكن الفضلة لتنوب عما هو أحد جزأي الكلام الذي تتوقف عليه معقولية المحكوم عليه والمحكوم به»(أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل، ج5ص:81) ؛ إذ بمجرد ما يحصل المركب الإسنادي، يوجب الإسناد الرفع، فتتحقق العمدة؛ حيث يقول: «وقد تقرر أن العمدة في الاصطلاح هو ما كان مرفوعا كالمبتدأ والفاعل»(أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل، ج1ص:58) ؛ فالعمدة معنى عقلي يتحقق مباشرة بعد استغناء الرافع بمرفوعه دلالة وليس نحوا ؛فهي نسبة بين المحكوم عليه والمحكوم به؛ فكيف تتحقق ، إذن، الفضلة ؟ فالفضلة تولد المفعولات؛ إذ هي نسبة بين الفعل ومفعولاته المباشرة وغير المباشرة؛ حيث لا يتحقق وجودها إلا بعد أن يستغني الكلام بالمرفوع المخبر عنه؛ لذلك كانت زائدة مستغنى عنها؛ حيث يقول أبو حيان:«وذكر غيره أن ذلك لا يجوز لأن المفعول فضلة فيجوز الاستغناء عنه...» (أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل، ج6ص:285) . ولذلك تتحدد معمولات الفعل بحسب جهة دلالته عليها عند النحاة الذين سبقوا أبا حيان النحوي الغرناطي؛ إذ أنه يدل على الفاعل العمدة دلالة أقوى من دلالته على الفضلة التي يدل عليها دلالة أضعف، و يستعرض لذلك أبو حيان آراء النحاة في جهة دلالة الفعل على الفاعل ملخصا إياها في أن الفعل يدل على الفاعل دلالة التزام لضرورة وجود محل يحل فيه الفعل على وجه الإلزام والضرورة، وأن الفعل لا يستغني عن الفاعل لذلك يدل عليه دلالة مطابقة، لكن أبا حيان لم يقتنع بهذا الاستدلال الذي يعتمد العلاقة الدلالية التراتبية بين الفعل والفاعل، والفعل والمفعولات؛ لأنه يذهب المذهب نفسه مع المفاعيل؛ حيث يقر بأن الفعل يدل على المصدر دلالة مطابقة، وعلى الزمان دلالة صيغية، ويختار مذهبا جديدا في علاقة الفعل بالفاعل هي علاقة احتياج بحصول الإفادة وليس لقوة الدلالة أو ضعفها.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

4-4- الفعل المفرغ للفاعل هو العامل فيه

يشــترط أبو حيان في الفعل العامل للفاعل أن يكون مفرغا له أي مفتقرا إليه؛ إذ أن افتقار الفعل إلى الفاعل جعله يفرغ له ويشغل به دون غيره؛ فيعمل فيه الرفع، وهو بهذا الاختيار يتبنى موقف سيبويه في الفعل العامل للفاعل ومضمونه تماما، وفي المقابل ينتقد موقف خلف في كون الإسناد هو العامل في الفاعل مبررا ذلك بأن العمل لا ينسب إلى المعنى إلا إذا لم يوجد لفظ صالح للعمل، وما دام الفعل العامل اللفظ موجودا فلا عدول عنه؛ حيث يقول أبو حيان: «وفي البسـيط: الفعل يدل على الفاعل المطلق، فاحتاج إلى التعيين، واختلفوا في دلالته عليه. فقيل: هي كدلالته على مطلق الزمان والمصـدر، وليسـت دلالته عليه بأضـعف من المصـدر والزمان، ولذلك كان له الرتبة عليهما، وأقل ذلك أن يكون مثلهما، إذ لا يكون أعلى منهما. وقيل: إنما يدل عليه بالالتزام؛ لأنه لما دل على وجود شـيء في زمان، وذلك الشـيء معنى؛ لأن المصـادر معان، والمعاني لا بد لها من محال، فدل على المحل بهذا الطريق كما دل على المكان، ولا نسلم أن دلالته ليست أضعف؛ لأن دلالته على المصدر لفظية، وعلى الزمان صيغية، وليس الفاعل أحدهما، والاستدلال بعدم الاسـتغناء لا يدل على ذلك، بل على نقيضـه، لأن ما دل عليه لا يحتاج إلى ذكره، فدل على أن الاحتياج إلى الفاعل ليس لقوة الدلالة بل لحصـول الإفادة»(أبو حيان الأندلسـي: التذييل والتكميل، ج6ص:181) ، ويقول أبو حيان في سـياق آخر: «وقال المصـنف (ابن مالك): وقد نسـب إلى خلف أن العامل هو الإسـناد، قال: "الإسـناد نسـبة بين المسـند والمسـند إليه، وليس عملها في أحدهما بأولى من عملها في الآخر؛ لأن العمل لا ينسـب إلى المعنى إلا إذا لم يوجد لفظ صـالح للعمل، والفعل موجود، فلا عدول عنه". وذهب سـيبويه إلى أن الرافع هو الفعل المسـند إليه مفرغا له، أي مفتقرا، وذلك أن الفعل أبدا طالب للفاعل، لا يسـتقر منه مع المفعول كلام حتى يكون فاعل، فإذا أخذ الفاعل اسـتقل به، ولم يفتقر إلى المفاعيل، قال سـيبويه: يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل لأنك لم تشـغل الفعل بغيره، وفرغته له، كما فعلت ذلك بالفاعل، فظاهر كلام سـيبويه أنه مرفوع بالفعل المفرغ، ولم يقل (ارتفع بالإسـناد) لأنه ينبغي على هذا أن يرتفع المفعول المذكور بعد الفاعل؛ لأن الفعل مسـند إليه، فإنما ارتفع بالفعل المفرغ، ولما لم يكن مفرغا للمفعول لم يرتفع، فإذا فرغ له ارتفع...» (أبو حيان الأندلسـي: التذييل والتكميل، ج6ص:182) . فرغم التناظر الذي أقامه أبو حيان بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية؛ قصد التمهيد للعمدة؛ فإنه يعود على مستوى عمل الفعل في فاعله إلى العلاقة النحوية المتمثلة في التفرغ؛ إذ الفعل يرفع ما يتفرغ له؛ حيث إذا تفرغ للفاعل رفعه، لذلك نصب المفعول ولم يرتفع؛ لأنه لم يتفرغ له؛ والأمر بالنسبة للعمدة في الجملة الفعلية يختلف عن الأمر في الجملة الاسمية.

4-5- المبتدأ منتظم مع الخبر جملة

تتحدد هوية المبتدأ والخبر النحوية بشكل تركيبي إسـنادي تعلقي ؛إذ يعبر أبو حيان عن العلاقة بينهما بتعريفه للمبتدأ بكونه الاسـم المنتظم منه مع اسـم مرفوع به جملة؛ حيث سـنركز في تحليلنا لهذا التعريف على لفظ "المنتظم" أكثر من غيره؛ لأنه توظيف لمفهوم يشـتق من النظم، يقصـد أبو حيان منه ما يقصـده عبد القاهر الجرجاني في بعده النحوي الدلالي؛ حيث يشـمل كل أوجه التعلق القائمة بين المسـند والمسـند إليه؛ ليسـتغرق كل الجمل المقبولة وغير المقبولة ؛وفي ذلك يقول أبو حيان: «وقد حددته بحد مختصر: المبتدأ هو الاسم المنتظم منه مع اسم مرفوع به جملة، فقولي: المنتظم يشمل المخبر عنه والوصف الرافع للمنفصل المغني. وقولي: "مع اسم مرفوع به" يشمل الخبر المسند للمبتدأ، فإنه مرفوع بالمبتدأ على ما يبين، والمرفوع بالوصف فاعلا أو مفعولا لم يسم

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

فاعله. وقولي: جملة يشـــمل مثل: زيد قائم، وأقائم زيد، وأبوه قائم، من قولك: زيد أبوه قائم. واحترز بقوله: "جملة" من نحو: "قائم أبوه" من قولك: زيد قائم أبوه، فإن قولك "قائم أبوه" لا يســمى جملة»(أبو حيان الأندلســي: التذييل والتكميل، ج3ص:256-257) . فالمبتدأ ينتظم منه ومن الخبر جملة يكون فيها الإســناد أصــليا؛ لذلك فالمبتدأ هو محدث عنه. فيتحدد المبتدأ بكونه اســما ملفوظا أو مقدرا بشــرط أن يكون مســندا إليه، محدثا عنه اســم محدث به وخبر له مرفوع به. ســواء دل هذا المحدث عنه على ذات مستقلة بالوجود تدل على معناها دلالة مطابقة أو على صـفة رافعة لمنفصـلها المغني عن الخبر تدل على ذات على وجه التضـمن؛ إذ يقول أبو حيان: «المبتدأ هو الاسم المنتظم منه مع اسم مرفوع به جملة؛ فقولي الاسم يغني أنه لا يكون المبتدأ فعلا، ويشمل الملفوظ به والمقدر نحو: وأن تصوموا، أي وصومكم خير لكم، وقولي: المنتظم يشمل المحدث عنه نحو: زيد قائم، والوصف الرافع للمنفصل، المغني عن الخبر، وقولي: مع اسـم مرفوع به يشـمل الخبر المسـند إلى المبتدأ؛ فإنه مرفوع به على ما يبين، والمرفوع بالوصـف فاعلا، أو مفعولا لم يســم فاعله نحو: أقائم الزيدان، وما مضــروب أخواك وبالاســم الذي ليس بوصــف»(أبو حيان الأندلســي: ارتشــاف الضــرب ج3ص:1079) . لا تتأســس العلاقة بين المبتدأ والخبر على علاقة "الحديث عن" كعلاقة اتصــالية بينهما، وليس علاقة انفصــالية ناتجة عن غير العلاقة الأولى. لذلك فالعلاقة التبعية بينهما هي علاقة الحديث بالمحدث عنه، وليس علاقة الموصــوف بصفته كيفما كان.

4-6- الخبر تابع للمبتدأ محدث به عن المبتدأ

تتحدد هوية الخبر النحوية بكونه اسـما تابعا للمبتدأ على وجه الضـرورة واللزوم وليس على وجه الزيادة في الوضـوح والتبيين؛ إذ يتبع الخبر المبتدأ بكونه محكوما به على جهة الإســناد؛ حيث يقول أبو حيان: «والخبر هو: التابع المحدث به عن الاســم، والمحكوم عليه على سـبيل الإسـناد فقولي التابع: جنس يشـمل سـائر التوابع والمحدث به فصـل يخرج سـائر التوابع نحو قولك: زيد الخياط إذا جعلته صـفة»(أبو حيان الأندلسـي: ارتشـاف الضـرب ج3ص:1085) . وهذا سـيلقي بظلاله على البنية العاملية المؤسـسـة للمبتدأ والخبر نحويا ودلاليا؛ فكيف ذلك ؟ فالرفع لا يحصــل إلا بعد تركيب المخبر به مع المخبر عنه؛ حيث عندما ينتفي التركيب ينتفي الإعراب؛ إذ يقول أبو حيان: «فكذلك المبتدأ والخبر ارتفعا مع تركيب المبتدأ بالإخبار عنه، وتركيب الخبر بالإخبار به»(أبو حيان الأندلسـي: التذييل والتكميل، ج3ص:263) ؛ فالتركيب الحاصـل بينهما عن طريق "الإخبار عن" هو الموجب للرفع دلاليا؛ فما هو الموجب للرفع نحويا؟ يبدو أن أبا حيان سيعمل على تفنيد اختيارات البصريين في الرافع للمبتدأ والخبر. حيث يستعرض أبو حيان دائما كل أقوال واختيارات النحاة قبله بشكل يستوعب فيه أطر ومضامين تلك الاختيارات؛ إذ يسـتعرض اختيارات البصـريين في الرافع للمبتدأ والخبر بدءا من سيبويه القائل برفع الابتداء للمبتدأ، ورفع المبتدأ للخبر. مرورا بالأخفش، وابن السراج، والرماني، إلى أنهما مرفوعان بالابتداء، وصولا إلى الجرمي والسيرافي إلى أنهما مرفوعان بتعريهما للإسناد من العوامل اللفظية؛ حيث يقول: «اختلفوا في الرافع للمبتدأ والخبر، فذهب سيبويه، وجمهور البصريين إلى أن الابتداء يرفع المبتدأ، والمبتدأ يرفع الخبر، وقد نسب هذا إلى المبرد، وذهب الأخفش، وابن السراج، والرماني، إلى أنهما مرفوعان بالابتداء، وذهب الجرمي، والسيرافي وكثير من البصريين إلى أنهما مرفوعان بتعريهما للإســناد من العوامل اللفظية، وذهب الكوفيون إلى أن كلا منهما رفع الآخر،... وأقول: الذي نختاره من هذه المذاهب هو

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

مذهب الكوفيين، وهو أنهما يرفع كل منهما الآخر، وهو اختيار ابن جني»(أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب ج3ص:1085) ؛ لقد مهد أبو حيان لنظرية الترافع الكوفية بالعلاقة التركيبية القائمة بين المبتدأ والخبر على أســاس "الحديث عن"؛ لذلك فالإعراب ناتج عن تلك العلاقة ومقتضى عنها.

7-4- تفنيد اختيار ابن مالك في الر افع للمبتدأ والخبر

يســتحضــر أبو حيان اختيار ابن مالك الناقد لاختيار الكوفيين في كون المبتدأ والخبر يترافعان؛ إذ يعمد الثاني إلى نقد منطق نظرية الترافع الكوفية بناء على أنها لا تحترم أصــول العاملية المتمثلة في أن رتبة العامل قبل المعمول، وأن العامل المؤثر أقوى من المعمول المتأثر؛ حيث ينقل أبو حيان قوله: «وقال المصنف في الشرح - وقد حكى مذهب الكوفيين - قال: "وهو مردود لأنه لو كان الخبر رافعا للمبتدأ كما أن المبتدأ رافع للخبر لكان كل منها في التقدم رتبة أصلية؛ لأن أصل كل عامل أن يتقدم على معموله، فكان لا يمتنع "صــاحبها في الدار" كما لم يمتنع "في دراه زيد"، وامتناع الأول وجواز الثاني دليل على التقديم لا أصــلية للخبر فيه»(أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل، ج3ص:266) . ورد عليهم أيضا بأن قيل: العمل تأثير، والمؤثر أقوى من المؤثر فيه، فيفضي مذهبهم إلى أن يكون الشيء قويا ضعيفا من وجه واحد إذا كان مؤثرا فيما أثر فيه، انتهى ما قلناه من الرد على الكوفيين». كما ينتقد أبو حيان اختيار ابن مالك القائم على أصول العاملية بكون المبتدأ يتقدم على الخبر للإسناد؛ إذ أن المسند إليه المبتدأ هو المحكوم عليه الذي يأتي أولا ثم نحكم عليه بالخبر، لذلك تأخر هذا الأخير في الرتبة تأخر المحكوم به على المحكوم عليه باعتبار أن الأصــل في الوضــع أن يطابق المعنى اللفظ ؛ولذلك كان باب وضــع الفاعل على خلاف الأصــل؛ لأنه لا يســبق فيه الفاعل المحكوم عليه الفعل المحكوم به؛ حيث يقول أبو حيان: «...وإنما ذلك لأن وضع الخبر أن يكون ثانيا للمبتدأ لفظا أو نية لا من حيث العمل بل من حيث ترتيب الإسناد؛ لأن الأصــل في الوضــع أن يطابق المعنى اللفظ، فتبدأ أولا بالمســند إليه الحكم، وتأتي ثانيا بالمســند لأنه حديث عنه، ولذلك كان باب وضــع الفاعل على خلاف الأصــل؛ لأنه ليس المعنى فيه مطابقا للفظ؛ لأنك بدأت أولا بالمســند، ثم أتيت بالمســند إليه، فلما اتصــل بالمبتدأ ضمير شيء هو في الخبر، كان مفسرا. متأخرا عنه لفظا ونية إذ وقع في موضعه ثانيا، وهو أصله. فلم تجز المسألة إذ ليست من المواضع المستثناة في تفسير المضمر بما بعده»(أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل، ج3ص:268) .إذ يرد أبو حيان بهذه العبارة الأخيرة على ابن مالك على امتناع صاحبها في الدار، وجواز: في داره زيد بناء على أصل الإسناد؛ حيث يقول: «وأما جواز "في داره زيد" فإن مفســره وإن تأخر لفظا فهو مقدم رتبة، و"في داره" وإن تقدم لفظا فهو مؤخر رتبة، فلما كانت النية به التأخير جاز ذلك»(أبو حيان الأندلســي: التذييل والتكميل، ج31ص:268) . كما ينتقد أبو حيان اختيار ابن مالك القائم على كون المؤثر أقوى من المتأثر، فيكون طلب المبتدأ للخبر على غير طلب الخبر للمبتدأ. حيث يقول: «وأما قولهم: العمل تأثير إلى آخره فليس قويا ضعيفا من وجه واحد، بل اختلفت جهتا القوة والضعف؛ لأن طلب المبتدأ للخبر غير جهة طلب الخبر للمبتدأ، كما جاز ذلك في اسم الشرط وأداته»(أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل، ج3ص:268) . كما أن آثار العوامل المؤثرة من الرفع، والنصب، والجر والجزم ناتجة عن عوامل مشــتركة في شــيء واحد هو التأثير وإن اختلفت آثارها؛ يقول أبو حيان: «وكذلك أيضــا لا فرق بين الرفع والنصــب والجر والجزم إذ الكل بعوامل تقتضــيها، ولا نقول إنها من حيث العمل أحدها أقوى من الآخر؛ لأن المؤثرات - وإن اختلفت آثارها - هي مشتركة في القدر المشترك، وهو التأثير»(أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل، ج3ص:269-270) .

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

خاتمة

تميز التفكير النحوي عند أبي حيان بالشمولية، والاستيعاب لأقوال السابقين عليه من المشرق، والأندلس، والمغرب، ولم يتوقف عند سيبويه، والزجاجي، بل تعداهما منفتحا على كل النحاة، وتجرأ في طرح قضايا جديدة . حيث أصر على أن النحو هو نحو لأحكام الألفاظ وأحكام المعاني على السواء إفرادا وتركيبا. وهو قد سبق غيره من العلوم الأصيلة كأصول الفقه، والعلوم الوافدة كالمنطق في التأسيس لذلك. إلا أن ما ينقص أبا حيان هو افتقاره لنسق استدلالي يؤنسق بين المفاهيم النحوية الخالصة؛ إذ يبدو أنه تأثر بالأستراباذي بشكل كبير في شرح الكافية لابن الحاجب، ولكنه أفرغ نظرية الأستراباذي من نسقها المنطقي الدلالي والاستدلالي المستمد من العلوم المجاورة للنحو، ولم يقدم بديلا منطقيا موضوعيا للمحافظة على النسق الاستدلالي النحوي الخالص.

لقد اكتفى أبو حيان بالثورة والتمرد على المحاور النحوية والدلالية وكيفية توزيعها وترتيبها اعتمادا على الحدوس النظرية الخالصة وعلى المفاهيم الرائجة والمعروفة، وإن كان قد أضاف بعض الإضافات كالعاملية القائمة على الاحتياج والافتقار والطلب، لكنه في الوقت نفسه لم يقدم بديلا نظريا قويا جديدا رغم جرأته العلمية وإلمامه الكبير بالخيوط الخفية الناظمة والرابطة لكل النظريات النحوية؛ إذ ظلت تلك الفجوة المعرفية المرتبطة بمنطق الدلالة النحوية قائمة ومحتاجة إلى من يملؤها وذلك بالربط بين مستواها الكلي المتمثل في العمدة والفضلة والمضاف إليه، ومستواها الجزئي المتمثل في الفاعلية والمفعولية والإضافة. فهل سيفلح من بعده نحاة الأندلس والمغرب في حل هذا اللغز النحوي المحير للنحاة؟

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

المصادروالمراجع

-أبو حيان الأندلسي (1998م)، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق وشرح ودراسة ومراجعة د.رجب عثمان محمد، الدكتور رمضان عبد التواب. الطبعة الأولى، القاهرة ،الناشر مكتبة الخانجي.

-أبو حيان الأندلسي (1996)، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، حققه الأستاذ الدكتور حسن هنداوي، دمشق دار القلم.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved